المصـــــدر :	الاقتصادية		
التـــاريخ :	01-02-2007	العـــدد :	4861
الصفحـات :	16	المسلسل :	88

خلال تدشينه ملتقى للمحكمين الذي نظمته غرفة الشرقية.. آل الشيخ:

«العدل» تدرس تأهيل المحاميات وتدريبهن.. و20 مادة للمرافعات تحت المراجعة

تغطية: فايز المزروعي
من الدمام

أوضح الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ وزير العدل: أن هناك لجنة متخصصة في الوزارة تدرس مجال تأهيل المحاميات وتدريبهن؛ إضافة إلى موضوع إصدار تراخيص للمحاميات في السعودية دون السماح لهن بالمرافعات في المحاكم الشرعية، مؤكدا أن مثل هذه الموضوعات عندما تعرض على الوزارة لا تقابل بالرفض لاعتبار شخصي أو غيره، وإنما تحال إلى جهات اختصاص لدراستها والبت فيها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

وكشف الدكتور آل الشيخ خلال تدشينه الملتقى الثالث للمحكمين الذي نظمته غرفة الشرقية البارحة الأولى بحضور الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود

سمو الأمير الدكتور
بندر بن سلمان بن محمد ال سعود
مستشار ديوان الحرس الملكي ورئيس مركز الملك فيصل للبحوث

الأمير بندر بن سلمان بن محمد يلقي كلمته في الملتقى.

الأمير بندر بن سلمان: التحكيم لا يقبل إذا كان بغير الشريعة الإسلامية وهو مكمل للقضاء

المصـــــدر : الاقتصادية

التـــاريخ : 01-02-2007 العـــدد : 4861

الصفحـات : 16 المسلسل : 88

جانب من بدء تدشين ملتقى المحكمين الثالث في غرفة الشرقية.

تصوير: بطرس عياد - «الاقتصادية».

الصالح: دور فاعل للدوائر التجارية في ديوان المظالم لتفعيل التحكيم

الحارثي: هناك صعوبات تواجه التحكيم في السعودية

الأمير بندر بن سلمان يتسلم درعا تذكارية من عبد الرحمن الراشد رئيس غرفة الشرقية.

.. وهنا وزير العدل يتسلم درعا تذكارية من رئيس غرفة الشرقية.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 01-02-2007 العـــدد : 4861
الصفحـات : 16 المسلسل : 88

مستشار خادم الحرمين الشريفين رئيس فريق التحكيم السعودي، إلى جانب أكثر من 400 محكم ومختص، أن هناك نحو 20 مادة تحت المراجعة في نظام المرافعات أوكلت للجان مختصة في الوزارة. وسيصدر عنها ما تم التوصل إليه بشأن هذا الموضوع، معتبرا هذا الملتقى تأكيدا للتواصل والاهتمام والعناية بمجال التحكيم ونشر ثقافته والعمل على النهوض به حتى يأخذ مكانته المأمولة، ويقوم بوظيفته مساندا للقضاء. مبينا أن الوزارة تسعى إلى مزيد من النهوض بمجال التحكيم ومد يدها لجميع الجهات الحكومية والخاصة للعمل على إنجاز هذا الهدف، كما أن الوزارة على استعداد تام لتبني أية توصيات تصدر من هذه الملتقيات طالما أنها تصب في صالح التحكيم وتطويره.

من جهته. أكد الأمير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين، رئيس فريق التحكيم السعودي، أن التحكيم لا يقبل إذا كان بغير الشريعة الإسلامية. وأنه مكمل للقضاء وليس منافسا أو منازعا له.

وقال الأمير بندر بن سلمان بن محمد خلال الكلمة التي ألقاها " إن الجميع يعرف ما للتحكيم من أهمية كبيرة في الوقت الراهن، كون هذه البلاد أصبحت جزءا فاعلا في العالم، وبانفتاحها عليه أصبح التحكيم ضرورة ملحة، إلى جانب إعداد جيل من المحكمين السعوديين ممن ينافسون المحكمين الدوليين".

وأضاف " كنت أسمع في المؤتمرات الدولية آراء ضد نظام التحكيم في السعودية، وأن الشريعة لا تستطيع مواكبة العصر وهذا هو رأي البعض، ولما جرى النقاش وجدنا أن المعلومات لا تصل إليهم بشكل صحيح لأنها تستقى من الجهلة أو أعداء الإسلام، حيث إن الدين الإسلامي صالح في كل زمان ومكان، والتحكيم جزء من القضاء ومكمل له والتحكيم لا يقبل بغير الشريعة الإسلامية". لافتا إلى أن السعودية ستشهد قريبا تدشين مركز وطني للتحكيم وسيكون له فروع على مستوى مناطق السعودية.

وألمح الأمير بندر إلى أن الملتقى تزامن مع أول اجتماع للجنة الاستشارية للمحكمين وعقد في غرفة الشرقية، حيث تم من خلاله مناقشة عدد من الموضوعات التي من أهمها وضع لائحة لأهداف اللجنة وما ستقوم به مستقبلا.

ونوه الأمير بندر بن سلمان بن محمد في ختام كلمته بالدعم الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين للتحكيم الذي أصبح ملموسا للجميع. مشيرا في الوقت ذاته إلى أن تطوير التحكيم هدف مشترك يجب على الجميع إظهاره للعالم لنبين أن الدين الإسلامي ومبادءه صالحان لكل زمان ومكان.

على الصعيد ذاته أكد عبد الرحمن بن راشد الراشد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، رئيس مجلس الغرف السعودية، أن آلية التحكيم تعد من أهم الآليات التي يعتمد عليها أي مجتمع يسعى إلى بناء اقتصاد قوي ومتين، إضافة إلى كونه أحد المكونات الرئيسية في بيئة تشريعية اقتصادية ناجحة وصحيحة. كما أنه شرط من شروط البيئة الجاذبة للاستثمارات المحلية والعالمية.

وأوضح الراشد خلال الكلمة التي ألقاها أن عقد الملتقى الثالث للمحكمين يأتي في ظل أجواء جديدة يشهدها الاقتصاد الدولي، خصوصا مع تطورات العولمة الاقتصادية، واتجاه أسواق الدول كلها إلى التحول لتكون سوقا واحدة، كما يأتي في ظل أجواء واعدة يعيشها الاقتصاد الوطني، ويسودها الكثير من الأمل والتفاؤل، مع انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وما يترتب على ذلك من التزامات وتعهدات، بل وما قد يترتب عليه أيضا من منازعات وخلافات ربما تنشأ نتيجة للمنافسة بين المنتجات والسلع والخدمات، الأمر الذي سيعطي التحكيم أهمية لا شك أنها ستتزايد خلال السنوات المقبلة.

وبين الراشد أن التحولات العالمية تطرح على الغرف التجارية الصناعية تحديات مهمة فيما يتعلق بتأكيد أهمية التحكيم في تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ في قطاع الأعمال الاقتصادية، وذلك عبر تفعيل الأنشطة الخاصة بتنظيم ورش العمل والحلقات والندوات التثقيفية واللقاءات التي يشارك فيها رجال الأعمال ومديرو المصانع والشركات والمؤسسات على اختلاف أنشطتها ومجالاتها، حيث إن الازدهار الذي تشهده المسيرة التنموية والنمو المستمر للاقتصاد السعودي يستدعيان من الغرف التجارية الصناعية أن تعطي ثقافة التحكيم اهتماما يليق بما يمكن أن تلعبه من دور في الارتفاع بمستوى الاقتصاد، مما يتطلب من الغرف النهوض بمسؤوليات وواجبات جديدة على صعيد التعريف بالاتفاقات والمعاهدات والالتزامات الدولية والإقليمية، والعمل على أن تكون ثقافة التحكيم جزءا لا يتجزأ من بيئة الاقتصاد السعودي، مؤكدا أن هذا الملتقى يأتي امتدادا لاهتمام غرفة الشرقية بقضايا التحكيم وحرصها على دعم المحكمين، إسهاما في توفير بيئة تحكيمية صحية ونموذجية.

وقال الراشد " لا يشك أحد في قيمة وتأثير الدور الذي تقوم به الغرف السعودية حتى الآن، دعما منها للتحكيم في السعودية فكرة ومفهوما وأسلوبا إلا أن ما نتطلع إليه وفاء بالتزامات تتناسب والمعطيات الدولية الجديدة، يتطلب تعميق التعاون بين وزارة العدل والغرف السعودية بشكل عام وغرفة الشرقية على نحو خاص، بل إن القضية تتطلب العمل على تبني خطة واضحة في هذا المجال تربط بين تطور الاقتصاد الوطني وأدائه لمعدلات أعلى من النمو، ومواكبته تحديات الاندماج في السوق العالمية".

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 01-02-2007 العـــدد : 4861
الصفحـات : 16 المسلسل : 88

وأضاف الراشد "إذا كان التحكيم أسلوبا تلجأ إليه الدول والحكومات لحل الخلافات والمشكلات التي تنشب بينها من خلال منظمة العدل الدولية وغيرها من المنظمات والآليات الإقليمية، فإن الدين الإسلامي الحنيف الذي يستند في مجتمعنا إلى شريعته قد سبق إلى ذلك، عندما كانت الدنيا غارقة في ظلام الظلم والجهل والتخلف" حيث إن إعلان وزارة العدل قائمة المحكمين يمثل خطوة مهمة على طريق دعم بيئة التحكيم الوطني، حيث إن هذا الدعم سيوفر زخما كبيرا لتقدمنا في هذا المجال، خصوصا مع الطموحات التي يتطلع إليها القانونيون في الغرف التجارية الصناعية عامة، وغرفة الشرقية خاصة"، موضحا أن قطاع الأعمال يعلق على هذا الملتقى الكثير من الآمال والتطلعات لتنقية البيئة التحكيمية من معوقات تطبيق الأحكام، والمشكلات التي تواجه الإجراءات الخاصة بهذا التطبيق، كما يأمل هذا القطاع في أن يكون الملتقى قفزة حقيقية على طريق مستقبل التحكيم في السعودية.

وشكر الراشد في ختام كلمته الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين رئيس فريق التحكيم السعودي، على اهتمامه بقضية التحكيم، وما يبذله من جهد تفعيلا لدور التحكيم في تيسير هذا النوع من أنواع التقاضي، كما شكر الدكتور عبد الله آل الشيخ وزير العدل لما يعطيه من حرص على تطوير واقع التحكيم، ليواكب المكانة المتميزة للاقتصاد السعودي على المستوى العالمي.

وذكر المحامي خالد بن عبد اللطيف الصالح رئيس لجنة المحامين في غرفة الشرقية خلال كلمته أن تنظيم هذا الملتقى يأتي ضمن تطوير واقع التحكيم باعتباره مسانداً للقضاء ويشارك في جهود وزارة العدل في تنظيم أعمال التحكيم والمحكمين، وأن المتابع ليجد هذا الدور واضحا في إصدار قائمة المحكمين وشهادة قيد قبول المحكم، كذلك ما تقوم به الوزارة من إعداد قاعدة بيانات شاملة عن المحكمين، التي يستطيع من خلالها أطراف النزاع الوصول إلى المعلومات عن المحكم كما أن تشكيل اللجنة الاستشارية للمحكمين من شأنه أن يساهم في تطوير التحكيم.

وأبان الصالح أن للدوائر التجارية في ديوان المظالم دورا فاعلا في تفعيل عملية التحكيم من خلال الحكم بشرط التحكيم عند وروده في المنازعات التجارية التي هي في الواقع تشكل أغلب حالات اللجوء للتحكيم، وكذلك سهولة اتخاذ إجراءات التصديق على وثيقة التحكيم ومن ثم إحالتها إلى الغرفة التجارية الصناعية، مشيرا إلى أن الواقع يتطلب نشر ثقافة التحكيم واتباع آليات لذلك من خلال إيضاح طبيعة التحكيم وفوائده والاتفاق عليه كشرط في عقد أو مشارطة بعد نشوء النزاع، خاصة في ظل مرحلة الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات التي تشجعها حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين. كما يقع على المحكمين المشاركة في نشر هذه الثقافة عن طريق كتابة المقالات والأبحاث التي توضح دور التحكيم أو اختياره وسيلة للفصل في الخلاف بعد نشوئه.

وقال الصالح إنه من المتوقع أن ينتج عن هذا الملتقى إيجاد فرص التعاون والتواصل وتبادل الخبرات والمعلومات بين المحكمين، معربا عن الأمل في أن يراعى عند إعادة إصدار قائمة المحكمين أن تكون بأكثر من لغة ونشرها في السفارات والملحقيات في الداخل والخارج، وأن يكون اختيار المحكم إلزاميا من قائمة المحكمين، وذلك لضمان عدم قيام غير المؤهلين، وغير ذوي الخبرة بالتحكيم خاصة مع إمكانية القيد لمن تتوافر فيه الشروط.

عقب ذلك قدم الدكتور محسن بن غالب الحارثي عضو لجنة المحامين في غرفة الشرقية ورقة عمل للجنة حول واقع التحكيم في السعودية وآليات التطوير، حيث تحدث عن مزايا التحكيم التي تشمل الحفاظ على أسرار أطراف العلاقة، الحفاظ على العلاقة الودية بين الأطراف، بساطة الإجراءات وسرعة البت في المنازعات، وحرية أطراف النزاع في اختيار المحكمين.

وألمح الدكتور الحارثي إلى أن هناك عددا من الصعوبات التي تواجه التحكيم في السعودية، منها قلة الوعي بأهمية التحكيم طريقا لحل الخلافات، عدم وجود مظلة وطنية للتحكيم، طول إجراء التحكيم، امتداد الرقابة القضائية على أحكام المحكمين، وعدم وجود أسس ومعايير للتحكيم، موضحا أن أهم آليات تطوير التحكيم تتمثل في إيجاد آليات التحكيم المؤسس، نشر ثقافة التحكيم، وتنظيم الرقابة القضائية على أحكام المحكمين.

في السياق ذاته أكد لـ "الاقتصادية" المحامي طلال صلاح الأحمدي نائب رئيس لجنة المحامين في غرفة الشرقية: أن التحكيم كآلية لتسوية وحل المنازعات التجارية ذات الطابع المحلي أو الدولي أضحى الوسيلة المثلى لفض المنازعات، لا سيما في ظل عولمة التجارة وتشابك اقتصادات الدول وتضاد المصالح التجارية، ولهذا اهتمت مختلف الدول بتنظيم التحكيم من خلال إصدار قوانين تنظم سير العملية التحكيمية، فضلا عن صدور عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتحكيم، إضافة إلى إنشاء العديد من المراكز والهيئات المتخصصة في تسوية المنازعات عن طريق التحكيم.

وأوضح الأحمدي أنه إدراكا من السعودية لأهمية التحكيم ودوره الفاعل في الفصل في المنازعات، أولته اهتماما كبيرا ومتواصلا، كما أولته وزارة العدل أهمية كبيرة من خلال إصدار قائمة بالمحكمين، وإنشاء اللجنة الاستشارية للمحكمين، إلى جانب رعايتها العديد من الفعاليات والأنشطة، ونشر الوعي التحكيمي برعايتها ملتقيات المحكمين الأول، الثاني، والثالث الذي عقد أمس في غرفة الشرقية، إذ يطمح الجميع أن يسهم في نشر ثقافة التحكيم ومزايا وبث الوعي التحكيمي والتباحث حول الصعوبات العملية التي تواجه التحكيم، إضافة إلى وضع الحلول العملية للتلافي هذه الإشكالات، ومن ضمنها إنشاء مظلة وطنية للتحكيم وإيجاد قواعد مبسطة تنظم سير العملية التحكيمية.

يشار إلى أن الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود كشف في وقت سابق خلال لقائه لجنة المحامين في غرفة الشرقية أن الحاجة أصبحت ملحة في الوقت الراهن إلى إنشاء مركز للتحكيم الوطني، خصوصا مع دخول السعودية منظمة التجارة العالمية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في البلاد، حيث تم الانتهاء حاليا من جميع الأنظمة والموضوعات المتعلقة بإنشاء مركز للتحكيم الوطني وسيرى النور قريبا، مبينا حينها أن مثل هذه الملتقيات تفتح آفاقا جديدة للمحكمين السعوديين، مما يجعلهم ينافسون المحكمين الدوليين من خلال الشريعة الغراء.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 01-02-2007 العـــدد : 4861
الصفحـات : 16 المسلسل : 88

الأحمدي: التحكيم أصبح الوسيلة المثلى لفض المنازعات

جانب من حضور الملتقى الثالث للتحكيم.